حوارات دالة

# إشكالية التموضع العراقي.. في جيوبولتيك التنازع الإقليمي



مجموعة باحثين

مركز دالة
لتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting



Scanned by TapScanner

# إشكالية التموضع العراقي.. في جيوبولتيك التنازع الإقليمي


تحرير

أ. د. عبدعلي كاظم المعموري

أ. م. د. عطارد عوض الشريفي

الباحثين

| | |
|---|---|
| أ. د. حميد شهاب | أ. د. جواد كاظم البكري |
| أ. د. كامل القيم | أ. د. محمد كريم |
| أ. م. د. فايق حسن | أ. م. د. حمدية شاكر |
| د. سرى موفق | أ. حسين شلوشي |



مركز دالة
لتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting


Scanned by TapScanner

**اسم الكتاب:** إشكالية التموضع العراقي في جيوبولوتيك التنازع الإقليمي
**المـــــؤلـف:** مجموعة باحثين
**تحـريـــر:** د. عبدعلي كاظم المعموري/ د. عطارد عوض الشريفي
**الإشراف العام:** الأستاذ حسين شلوشي
**رقـم الإيـداع:** 2021/4491 دار الكتب والوثائق ببغداد
**الكلمات المفتاحية:** التطبيع ـ الشرق الأوسط الجديد ـ الشام الجديد ـ الإبراهيمية ـ الطاقة

**الطبعة الأولى:** 2021 م

**حقوق النشر محفوظة**
**لمركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات**

لا يجوز نشر أيّ جزء من هذا الكتاب او تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر لهذا الكتاب مسبقاً. ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً

مركز دالة
للتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting

مركز تفكير مستقل لا يرتبط بأيّ جهة محلية او خارجية، أعضاءه من الأسرة الأكاديمية العراقية. ويعتمد في تمويل انشطته على إمكانات أعضاءه الذاتية فقط. ويعتذر عن قبول المنح والمساعدات من أيّ جهة كانت.

**العنوان:** العراق ـ بغداد ـ العلوية ـ شارع 52 ـ خلف مركز شرطة العلوية
البـــريـــد الإلكتـــروني: dalah center@gmail.com
الموقع على الشبكة الدولية: https://dalah-center.com
هاتـــف العلاقـات العامـــة: 009647731065486

Scanned by TapScanner

# أوراق الجلسة

## الورقة الأولى

### أ. د. حميد شهاب

**أفكار أولية حول مشروع الشام الجديد (سياسياً وأمنياً)**

تعقيب: أ. د. محمد كريم

## الورقة الثانية

### أ. د. جواد كاظم البكري

**مشروع الشام الجديد: رؤية سياسية بمغلف اقتصادي**

تعقيب: أ. م. د. حمدية شاكر الحسيني

## الورقة الثالثة

### أ. د. عبدعلي كاظم المعموري

**البعد الجيو استراتيجي والأمني لمشروع الشام الجديد**

تعقيب: أ.م. د. فايق حسن الشجيري

## الأوراق الملغية

### د. سرى موفق...

**مقصود تأثير إحلال المشروعات الإقليمية بدل الدولية في العراق (قراءة مقارنة لمشروع الشام بمشروع الحرير)**

### الأستاذ حسين شلوشي

**بغداد: بين مشروع الشام ومؤتمر دول الجوار**



Scanned by TapScanner

# المقدمة

في المعتاد بين الدول إذا ما أريد التعاون فيما بينها أو اعتماد أنماط من التحالفات والشراكات، أن تبدأ أولاً بتاريخية العلاقات مع الدول موضع الحالة، لا سيّما في جوانب الإيفاء بالتزاماتها السابقة ومستوى الشفافية والصدقية حتى تشكل قاعدة لبناء التعاون أو التحالف أو الشراكة، بحيث يكون الجميع رابحين وأن هناك شيء من العدالة في مستويات الانتفاع أو الربحية أو تحقيق المكاسب.

ومن ثم يتم البحث في المجالات التي ينتفع كل طرف فيها، على أن تقدم أطراف التعاون مشروعاتها التي تبغي تحقيقها من هذا، والجدوى الاقتصادية لكل مشروع، ومن الطبيعي فأن كل دولة تعي بوضوح ما تسعى إليه من أهداف، وهذه البلدان الثلاثة (مصر- الأردن- العراق)، جميعاً مأزومة وتعاني من مشكلات واختلالات اقتصادية عميقة.

وبالعودة إلى تاريخ التعاون بين هذه البلدان، وطبيعة العلاقات



Scanned by TapScanner

السياسية فيما بينها، ومن المؤكد أن مصر دولة مركزية في الإقليم وهي تنظر إلى العراق منذ تأسيس جمهوريته عام 1958، نظرة المنافس لها في المنطقة، بل وساهمت في إسقاط النظام الجمهوري الأول واحتوت الثاني، وفي عهد النظام السابق الذي قدم ما قدم لمصر، إلا أنها لم تكن على درجة الصدق والالتزام المتناسبة، لا فيما حاولت الادعاء بتقديمه ولا بالموقف في الجامعة العربية، وبرغم من وجودها في مجلس التعاون العربي، إلا أنها ارتضت التضحية بالعراق مقابل إعفاء الولايات المتحدة لها من ديون بمقدار (7) مليار دولار نظير مستوردات الأسلحة، واشتغلت على الكويت ودول الخليج للحصول على أموال لإصدار قرار من الجامعة العربية بإخراج العراق من الكويت بقوة السلاح، وهكذا كان موقف مصر انتهازياً ونفعياً على طول الخط حتى مع دول الخليج، فقد قبلت الانضمام إلى التحالف العربي- الإسلامي ضد الحوثيين وحصلت على مبتغاها، ثم قامت بالتملص شيئاً فشيئاً، لهذا فالسياسة الخارجية لها ترتكز على التوظيف السياسي للحصول على منافع اقتصادية.

والأردن ليست بعيدة عن هذا التوصيف لكونها بلد يحاول الحصول سنوياً على المساعدات، لإدامة وجود دولته، ومن دون المنح والمساعدات والديون ستدخل في أتون أوضاع اقتصادية وسياسية من شانها هز أركان النظام السياسي.

لا يعد السعي للشراكات أو التعاون مثلبة في ساحة العلاقات الدولية، ولكن الخطر الداهم على الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وضعف المنجز الحكومي المتحقق، وشدة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، إن تضع إقدامها في مشروعات لا تعي خطورتها وأثارها، في محيط إقليمي متلاطم تسعى فيه مختلف الدول لتأكيد ذاتها، وتفرض على نفسها الاندراج في محاور لا فائدة منها، وترتب على نفسها الدخول في صراعات مع قوى ليست بعيدة بل مجاورة لها.

إن المخاوف التي تشيء بها طريقة إقرار الحكومة لهذا المشروع، بعيداً عن المؤسسات النيابية أو الرأي العام، وما يتم تداوله من مخطط غير معلن يخص



Scanned by TapScanner

قضايا غير اقتصادية، وعدم وحدة خطاب القادة الثلاثة، يؤكد أن المشروع يلتحف بالاقتصاد إلا أن جوهره سياسي - أمني، ويقع في عمق سياسة المحاور، وبالتالي فأنه يحقق أهداف معلنة لإسرائيل، ويخدم إستراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويرتب على العراق استحقاقات سياسية، ويلحق به ضرر اقتصادي طويل الأمد، يرتقي إلى هدر الموارد أو سوء التصرف فيها.

ولأن المشروعات السابقة التي اعتمدها العراق مع بعض الدول والشركات، قد ثبت زيف احترامها لحقوق الشعب العراقي وضمان مصالحه، كما هو الحال في اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة - جولات التراخيص- ترسيم الحدود مع الكويت- اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع تركيا ... الخ، هذه جميعاً كان العراق خاسراً فيها بامتياز، وأغلب من وقع عليها كانوا مواطنين مزدوجي الجنسية، لا يمكن محاسبتهم أو توجيه اللوم لهم، في إهدار حقوق العراق على مذبح القبول والرضا الأميركي، للحصول على شهادة حسن السلوك والسيرة.

وهذا يجعل الكثير من العراقيين على يقين تام بأن هذه المشروعات والعلاقات غير المتكافئة للعراق مع محيطه العربي بخاصة، ومن ثم دول الجوار، يراد منها بالحتم تنفيذ مشروع جعل العراق أسير أوضاع عدم الاستقرار- ارتهان ممكناته الاقتصادية (النفط) ولسنوات طويلة لقوى خارجية - ممارسة النهب المنظم لموارده المالية- إفقار شعبه - استدامة التخبط لدى حكوماته والجهات الرسمية فيه. هذه وغيرها أهداف حقيقية (لإسرائيل) في العراق.

المشروع برمته رؤية أميركية - (إسرائيلية) مشتركة، تجري فيها مخادمة سياسية وأمنية واقتصادية، وتعويض لحلفاء أميركا ولدول الجوار (الإسرائيلي)، ودعم النظم القائمة فيها، من اجل الحفاظ على اتفاقيات التطبيع، لأن انفجار الأوضاع الاقتصادية فيهما من شأنه أن يطيح بمنظومة (كامب ديفيد - ووادي عربة). والتغني بعودة العراق إلى (الحضن العربي) معزوفة مشروخة وبالية، تم تجريبها في ثمانينات القرن الماضي ودفع العراق ثمناً باهظاً، وكلا البلدين (مصر



Scanned by TapScanner

**والأردن) قد ساهما في تدمير العراق واحتلاله، وهل تنكر الأردن أنها سمحت بإنزال القوات الأميركية قبل شهرين من احتلال العراق، بدلالة قطع الكهرباء التام في مدينة (معان)؟**

**النفط وفق الدستور العراقي النافذ مملوك للشعب وتقديمه هبات ومنح، لم يجري التخويل بـه، وبالتالي لا الحكومات السابقة ولا الحالية، تمتلك الحق في هدره أو التصرف به، والحضن العراقي هو أكثر دفئاً ونقاءاً وطهارة من الحضن الأميركي أو الحضن التطبيعي، على قاعدة مصالح الشعب العراقي ومستقبل أجياله وثوابته وقيمه الوطنية والإنسانية.**



Scanned by TapScanner

في النظم الديمقراطية تكون الاتفاقيات والمعاهدات وخيارات التعاون الاقتصادي طويل الأجـل، رهناً بموافقة السلطات التشريعية، بعد تمحيص وتدقيق هذه الاتفاقيات وجدواها السياسية والاقتصادية، لكونها ترتب على البلد التزامات حالية ومستقبلية، والعراق من المفترض يقع تحت هذا التوصيف.

ومشروع الشام الجديد أو اتفاقية التعاون الثلاثي، لم تأتِ في سياق حاجة العراق الملحة، أو هي حل لمشكلات اقتصادية لا يمكن تجاوزها من دون هذه الدول، بل المشروع برمته هو اقتراح تقدم به البنك الدولي لتشبيك العلاقات الاقتصادية في المشرق العربي مع أضافة إسرائيل وتركيا وأستبعد إيران من هذا التعاون (وهو في المحصلة خطوة تطبيع اقتصادي)، والبنك الدولي معروف منذ تأسيسه عام 1944 ولحد الآن هو ذراع أميركي بأمتياز.

لقد وقعت الحكومة العراقية في تناقض رئيس، وهو أن الخطاب المبثوث لحكومة (الكاظمي)، هو الابتعاد عن سياسة المحاور



Scanned by TapScanner

في المنطقة، إلا أن تبنيها لهذا المشروع نفض عنها غبار ما تلتحف به وتدعي نقيضه، فالأردن ومصر هما دولتان موقعتان لاتفاقيات سلام وتطبيع رسمي مع إسرائيل، ودولتان مجاورتان للأراضي المحتلة، وترتبطان باستثمارات مشتركة مع شركات الكيان الصهيوني، وأسهم الشركات الإسرائيلية المشتركة مع هاتين الدولتين مدرجة في بورصتيهما.

كما أن الدولتين في جرد الحساب النهائي للدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة، هما ضمن هذا التوصيف، ويتلقيان سنوياً دعماً منتظماً من الولايات المتحدة لقاء اندراجهما في السلام الإسرائيلي وخدمة المصالح الأميركية، ودخول العراق معهما يراد منه الآتي:

1 - تجسير التطبيع مع إسرائيل عبر الأردن ومصر ودخول الاستثمارات والشركات الإسرائيلية بصورة غير مباشرة .

2 - محاولة سحب العراق بعيداً عن مواقفه الأصيلة من القضية الفلسطينية.

3 - تأكيد الإندراج في المشروع الأميركي. وعد العراق ضمن هذا المحور، مما يلغي أطروحات الحكومة في تبني الحياد الايجابي، كما يظهر من فحيح بعض مرتزقة التطبيع في القنوات التلفزيونية العراقية.

إن أطروحة براءة المشروع من الأبعاد السياسية والأمنية، لا يستقيم مع تصريحات المسؤولين في الأردن ومصر، ولا يحتاج إلى أي جهد لأثبات خلافه، فأوراق اعتماد الكاظمي في تبني المشروع هو عربون محبة (لإدارة بايدن)، ولتأكيد أمكانية إعادة توليه إدارة السلطة التنفيذية لمرة أخرى، ولإثبات أن المجيء به من قبل القوى التي قدمته، لم يكن فقط نزع فتيل لأزمة (مخططة ومزعومة) فحسب، بل لإشتغالات أخرى في بعضها إلعاب جيو استراتيجية ومخابراتية.

وما حظي به الكاظمي من رضا لم يسبقه إليه أي من رؤساء الوزراء منذ تأسيس الدولة العراقية في 1921. فالرضا يعد مركباً ومتراكما ما بين قوى عظمى



Scanned by TapScanner

(بريطانيا - أميركا - الاتحاد الأوربي) وإقليمي (تركي - إسرائيلي - عربي خليجي وتطبيعي)، فضلاً عن الأمم المتحدة ومؤسساتها.

هذا التوافق لم يكن لقاء الفتوحات التي أنجزتها حكومة الكاظمي، في لجم الفساد والقضاء على داعش وتحقيق معدلات نمو تتجاوز ما تحققه الصين، ولا القضاء على البطالة والفقر وحل مشكلة تهريب الأموال وغسلها، ولا ولا ... الخ، بل لأنها حكومة تستجيب بسهولة لرؤى المحور الأميركي بهدوء وسلاسة وبقوة ناعمة، ولا تبدي موقفاً معارضاً للتطبيع مع إسرائيل تحت (مصلحة العراق أولاً). وهي (تدليس سياسي) في حساب الارباح والخسائر الاستراتيجية والاقتصادية في الآجلين المتوسط والطويل.

لهذا يمكن القول بوضوح أن مشروع الشام هو التفاف شيطاني لتطبيق أنموذج جديد لمشروع الشرق الاوسط الكبير، من بوابة وجود نواة (الدول الثلاث) وقضم المعرقلات للتطبيع رويداً رويداً، وإدخال البعد الاقتصادي والتشبيك في المصالح، وفرض أجندات للاستمرار في منزلق التعاون الاقتصادي مع إسرائيل من بوابة الأردن ومصر، ومن دونه فأن هناك أضرار ستلحق بالعراق اذا ما أنسحب منه. وبالتالي فالتوصيف الأكثر تعبيراً بأن الكاظمي سحب العراق إلى فخ ليس من السهل الخروج منه، مثلما جرى أدخال العراق في فخ جولات التراخيص النفطية لمصلحة الشركات النفطية، وتم ارتهان نفطه وموارده لغاية عام 2043.

وفي الجانب الاقتصادي ليس الأمر بأحسن حال، فمن أول بديهيات الاقتصاد هو الاختيار، وهناك فرصة وفرصة بديلة، ومتخذ القرار الاقتصادي، يختار ما بين الفرصة التي ترفع عوائده أو تدني تكاليفه، وبما يعزز الجانب الاجتماعي والإنساني، ويوفر مساحات للبناء التنموي اللاحق. والبلدين (الاردن ومصر) يعدان متواضعين جداً في المنجز التنموي، وتعتري أوضاعهما كم كبير من المشكلات المتنوعة والمتداخلة، وهما من دون الاستناد على الدعم الأميركي



Scanned by TapScanner

والقروض الدولية، وسخاء بلدان الخليج (السعودية والامارات)، يمكن أن يدخلا في فوضى مجتمعية ربما تطيح بنظمهما السياسية.

وهنا فأن اختيار حكومة الكاظمي بالاستناد على مصر والاردن لحل اختناق الكهرباء، ليس منطقياً ولا عقلانياً بالحساب الاقتصادي، والأجدر أن يرى كيف حققت مصر بعض من النجاح في التعاون مع شركة سيمنز الالمانية وروسيا. ونقل هذه التجربة في حل مشكلة الكهرباء في العراق، وليس الاتكاء على مصر والاردن لحلها. كما أن التكاليف العالية التي يتحملها العراق من جراء مد خطوط طويلة لنقل النفط وإعادة مشتقاته ونقل الكهرباء، ليست ذات جدوى عند مقارنتها بتكاليف أقل لنقل الكهرباء من السعودية أو تركيا أو إيران.

لذلك فأن مشروع الشام المتبنى من قبل حكومة الكاظمي، لا يتعدى الحصول على شهادة حسن سلوك وسيرة، من بريطانيا والولايات المتحدة نظير مساعدة حلفائهم في المنطقة، وهو خالي من أي منافع اقتصادية معقولة نظير التضحية بموارد العراق الاقتصادية.

كما أن جزءاً مهماً من اختيار الكاظمي لمنصب رئيس الـوزراء، جاء لدكدكة التفاهمات الأولى التي عقدها العراق مع الصين لتولي أنجاز البنى التحتية الأساسية، الكهرباء - الطرق - المدارس - الوحدات السكنية- الموانئ - المطارات- أنظمة مياه الشرب والصرف الصحي... الخ، بمقابل تخصيص كمية منتظمة من النفط الخام. وهذا في المنطق الاقتصادي لن يضغط على الموارد المالية العراقية المتاحة - فضلاً عن زمن الانجاز - كذلك هو ضمان لتسويق النفط في ظل اتجاهات عالمية للتحول نحو الطاقات المتجددة.

وفي الخواتيم فأن مشروع الشام لا يقدم للعراق شيئاً يعتد به لا في الأجل القصير ولا المتوسط، وإذا كان (مشروع مارشال) قد ساهم في إعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فأن (مشروع الكاظمي) هو لخدمة الاقتصادين الأردني والمصري لتجاوز محنتهما والتطبيع الهادئ مع إسرائيل.



Scanned by TapScanner

ولا عزاء للعراقيين في حاضرهم ومستقبلهم، فموارد النفط كانت على مر تاريخهم المعاصر هي ضحية النزوات السياسية و الشخصية، وللفاسدين والمتاجرين. وربما ترك العراقيون موضوع المساءلة للنخب السياسية والمالية، للقائل وهو عز من قال ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ (الصافات، الآية: 24)، مما يعني أن حقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم مهما طال المدى.



Scanned by TapScanner

# فهرس

المقدمة ..... 7

الورقة الأولى ..... 11

**أفكار أولية حول مشروع الشام الجديد (سياسياً وأمنياً)**

**أ. د. حميد شهاب**

**التعقيب .... أ. د. محمد كريم** ..... 41

الورقة الثانية ..... 12

**مشروع الشام الجديد.... رؤية سياسية بمغلف اقتصادي**

**أ. د. جواد كاظم البكري**

**التعقيب .... أ. م. د. حمدية شاكر الحسيني** ..... 39

الورقة الثالثة ..... 14

**البعد الجيو استراتيجي والأمني لمشروع الشام الجديد (رؤية عراقية)**

**أ. د. عبدعلي كاظم المعموري**

**التعقيب .... أ. م. د. فايق حسن الشجيري** ..... 66

الورقة الخلفية الأولى ..... 71

**تأثير إحلال المشروعات الإقليمية بدل الدولية في العراق**

**د. سرى موفق مقصود**

الورقة الخلفية الثانية ..... 79

**بغداد: بين مشروع الشام ومؤتمر دول الجوار**

**حسين شلوشي**

المداخلات ..... 93

مداخلة ست ضحى الحلي ..... 93

مداخلة أ.د. حيدر الصبيحاوي ..... 94

مداخلة السيد جعفر ابو الجود ..... 96

الخاتمة ..... 99



Scanned by TapScanner